

# الحركة التعاونية الاستهلاكية

للأستاذ عبد اللطيف عامر

وضحنا في مقال سابق حالة العمال في إنجلترا إبان الانقلاب الصناعي وماجره عليهم من نكبات ، ثم ظهور التعاون على أيدي الرواد التعاونيين وأتباعهم ، والجهود التي بذلوها في وضع التعاليم التعاونية وإدحاض النظريات والمذاهب الاقتصادية الضارة بهم ، والتجارب العملية المتعددة التي حاولوا بها تطبيق نظرياتهم التعاونية لخدمة العمال إلى أن كانت التجربة التعاونية الخالدة بتأسيس جمعية روتشديل بالقرب من مانشستر عام ١٨٤٤

ومن ذلك يتضح أن هذا النظام التعاوني العظيم الذي نشأ في هذه البلدة كان في الواقع ثمرة لكل ما تقدمت الإشارة إليه من جهود ، فهو لم يتم في يوم وليلة ، أو يتدمه العمال دون حاجة ماسة إليه ، بل هو كما رأينا نظام استمد روحه من تعاليم المصلحين الاجتماعيين الذين أنفوا زهرة العمر في نشر مبادئهم التعاونية إلى أن استقرت هذه المبادئ في نفوس الطبقة العاملة . ومن بين هؤلاء العمال يفر من نساجي بلدة روتشديل وفقوا في وضع نظام جمعيتهم الاستهلاكية . وكان هذا النظام بعنا للحركة التعاونية ، ونورا اهدت به أمم من بعدهم إلى تعاليم التعاون وإلى تطبيقها على مختلف أنواع الجمعيات التعاونية .

جمع أعضا هؤلاء النساجين في روتشديل أمرهم على أن يستمضوا عما عجزوا عن الحصول عليه من زيادة في أجورهم بأن يزيدوا في قوة الشراء بأجورهم التي يحصلون عليها . فقرروا الأخذ بالتعاليم التعاونية بإنشاء جمعية ، واسترشدوا ببعض ما جاء في أنظمة الجمعيات التي سبقتهم في وضع نظام جمعيتهم التي أسسوها " الجمعية التعاونية لرواد روتشديل " .

(The Rochdale Society of Equitable Pioneers)

وكان عدد الأعضاء في بادئ الأمر حوالي اثني عشر عضواً ، ثم زاد عددهم بعد أن تم وضع نظام الجمعية إلى ثمانية وعشرين ، وجعل هؤلاء الرواد من أغراض جمعيتهم المتخصص عليها في نظامها ما يأتي :

- (١) فتح محل لبيع أصناف المأكل والملبس ... .. الخ .
- (٢) بناء أو شراء عدد من المنازل تعد لسكنى الأعضاء الذين يرغبون في مساعدة بعضهم البعض لتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية .

(٣) صناعة السلع التي تقرر الجمعية القيام بها تهيئة العمل لأعضائها من العاطلين أو الذين يعانون التخفيض المتكرر في أجورهم .

(٤) شراء أو استئجار مزرعة أو عدة مزارع يقوم بزراعتها أعضاء الجمعية العاطلون أو الذين لا يتقاضون أجرا كافيا على عملهم .

(٥) علاوة على ما تقدم فإن الجمعية تبدأ حالما يكون ذلك ميسورا في تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والتعليم والإدارة ، أو بمعنى آخر تنشئ مستعمرة ذات كفاية ذاتية من المنافع المشتركة ، أو تساعد جمعية غيرها على إنشاء مثل هذه المستعمرات .



ولا شك أن هذه الأغراض المتقدمة تحتوى على مطامع كبيرة يقف أمامها المرء مدهوشا عند ما يعلم أن واضعها كانوا على حالة من الفقر يرثى لها ، ويتعجب كيف يجرؤ مثل هؤلاء على تعليل النفس بتلك الآمال ، أو التفكير في الوصول إلى تحقيق مثل هذه الأغراض . وقد كان هؤلاء الرواد عقلاء على كل حال ذلك لأنهم قرروا أن يقتصرُوا في بادئ الأمر على فتح المحل المتزلى ، وبدأوا في جمع رأس المال اللازم بتوفيره من إيرادهم الضئيل وجعلوا قيمة السهم في رأس المال جنيتها واحدا ، وعلى كل عضو أن يكتب في المشروع بسهم واحد يدفع منه ثمانية مليات (٣ بنس) وقت الاكتتاب ، ويدفع الباقي على أقساط أسبوعية كل قسط منها ثمانية مليات غير الأقل ، ولم يكن جمع هذا الاكتتاب الأسبوعي بالأمر اليسير فقد كان على المحصل من الأعضاء أن يذهب في صباح كل أحد إلى منازل الأعضاء المتفرقة لجمع الأقساط .

وقد استغرق جمع رأس المال البالغ قدره ٢٨ جنيتها مدة تزيد على عام كامل ، وعند ما تم جمع هذا القدر من رأس المال رأى الأعضاء أن الوقت قد حان لفتح محلهم الموعود ، فاستأجروا الدور الأرضي من مخزن متواضع في حارة "تود" (Toad Lane) بلينجار سنوى قدره عشرة جنيهات .

وبعد أن اشتروا الأثاث اللازم لمحلهم هذا لم يبق لديهم سوى ١٥ جنيتها لشراء البضائع اللازمة من أصناف البقالة ، ونظرا لصغر هذا المبلغ فقد بدأوا التعامل في أصناف الدقيق ، والسكر والزبدة ، أما الشمع فكانوا يستعملون بعضه لإنارة المحل والبعض الآخر للبيع .

وعند ما فتح هذا المحل المتواضع أبوابه لأول مرة قابله الأهالي بالسخرية والاستهزاء ، وقد تسرب إلى الأعضاء أنفسهم شيء من النجمل عند ما أحاط بهم صبية الشوارع هازئين ساخرين ، وعند ما سمعوا الأقوال انلاذعة من السابلة .

وكان المحل يفتح أبوابه في بادئ الأمر في مساء كل سبت واثنين فقط ، وكان الأعضاء يتناوبون العمل فيه دون أن يتناضوا أجرا على ذلك . ولم تنته الصعوبات التي لاقاها هؤلاء الرواد عند هذا الحد ، بل صرت على محلمهم هذا أوقات حدّته بالإنلاص المحقق خصوصا في الفترة من سنة ١٨٤٦ إلى سنة ١٨٤٨ ، فقد كان كساد التجارة عام ١٨٤٠ ، ولم يكن كثير من الأعضاء موالين لمحلمهم ، وكان البعض منهم لايعني بالشراء من محل الجمعية لأنفه الأسباب . فاذا تراءى لهم أن البضائع أقل جودة أو أن الأسعار غير ملائمة ذهبوا توال للشراء من الخارج ، كما أن الأعضاء كانوا على جهل بالمبادئ الديمقراطية حتى في إدارة شؤون محلمهم ، وبدأ تجار البلدة علاوة على ذلك يشعرون بالخطر من هذه الحركة التعاونية فأرسلوا عريضة للبرلمان يطلبون فيها متصادرة التعاون ، ويفهم من قراءة هذه العريضة أن التجار كانوا يمتقدون بحقهم الوراثة في احتكار تجارة البلدة ، ومع كل هذه الصعاب فقد سار محل الجمعية في طريق التقدم ولكن ببطء ، بفضل نفر قليل من أعضاء الجمعية الموالين لها .

ولما زاد رأس مال الجمعية وكثرت معاملاتها تمكنت من خدمة أعضائها على نطاق أوسع فاستطاعت في مارس سنة ١٨٤٥ الحصول على ترخيص بيع الدخان والجبن ، كما بدأت في نفس السنة ببيع اللحوم ، وتمكنت في سنة ١٨٤٨ من استئجار المخزن بأكله وهو مكوّن من ثلاث طليقات لمدة ٢١ سنة ، وفي سنة ١٨٥٠ زادت معاملات الجمعية لدرجة مكنتها من فتح محلها طول النهار كل أيام الأسبوع .

وأخذت أعمال الجمعية تتسع حتى استطاعت في سنة ١٨٥٢ أن تتعامل في جميع أصناف البقالة تقريبا ، كما بدأت في صناعة الأحذية وبعض الثياب ، وفي سنة ١٨٥١ عينت الجمعية أول عضو بأجر وهو "جيمز سميثيز" (James Smithies) - أحد الرواد الأول وجعلته مكتربا بمكافأة سنوية قدرها ١٥ جنيا ، وعينت للمحل ملاحظا واثنين من العمال بأجور قدرها ٩٠ قرشا للملاحظ في الأسبوع و ٨٠ قرشا للعامل الأول و ٧٥ قرشا للعامل الثاني ، وفي اجتماع مجلس إدارة الجمعية الذي تفررت فيه هذه المرتبات صدر القرار الهام لمجلس الإدارة ، الذي يقضى بأن " كل عضو موظف بالجمعية لا يجوز له أن يكون عضوا بمجلس إدارتها ، وكل عضو في مجلس إدارة الجمعية لا يجوز له أن يكون موظفا بها " وعند ما زاد عدد أعضاء الجمعية وزادت معاملاتها زيادة كبيرة بدأت في إنشاء فروع لها في مختلف أنحاء المدينة ، وبقيت الجمعية شاغلة لبنائها الأول كمركز رئيسي لها من ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ إلى أن انتقلت منه إلى بناء نغم أعدته لمخلائها في آحر سنة ١٨٦٧ ، أما بناء الجمعية الأول فقد أصبح كهبة التعاونيين في العالم أجمع يزورونه باعتباره رمزا لتلك المبادئ التي نبتت فيه ، ثم تفرعت منه إلى سائر أركان المعمورة ، وقد عنى الاتحاد التعاوني في بريطانيا في شهر أبريل سنة ١٩٣١ بتحويل هذا البناء إلى متحف تعاوني .

إن هذه الجمعية التي أحرزت هذا القدر العظيم من النجاح ما كانت لتستطيع البقاء أطول من أخواتها من الجمعيات التي سبقتها لو لم يكن لها من نظامها ومبادئها ماوقاها شر العشل ، فقد درس رواد روتشديل عوامل النشل في الجمعيات التي سبقتهم وعملوا على تلافئها وتجنب أسبابها عند وضع نظام جمعيتهم ، وكان سر نجاحهم راجعا إلى مبادئ سبعة أدجوها في نظام تلك الجمعية .

فباب الاشتراك في عضوية الجمعية بشراء سهم أو أكثر من أسهمها مفتوح على الدوام للجميع ، وعلى ذلك فإن رأس مالها قابل للزيادة المطردة بلا قيد يقيد سوى ما يجوز للعضو الواحد أن يمتلكه ، ويتساوى الأعضاء جميعا رجالا ونساء في الحقوق والواجبات ، فالعضو الذي يمتلك عديد الأسهم كالعضو الذي يملك سهما واحدا ، كلاهما له صوت واحد في الاجتماعات العمومية التي تعقدها الجمعية ، وكلاهما يجوز انتخابه لعضوية الهيئات الإدارية للجمعية .

وتوزع الأرباح في الجمعية بطريقة عادلة ، فالجمعية تباع بضاعتها بسعر السوق وما ينتج عن ذلك من الربح تعطى منه فائدة محدودة على الأسهم لانتجاوز السعر الجارى للفائدة على رهوس الأموال والباقي يوزع بين الأعضاء بنسبة معاملة كل منهم مع الجمعية. أى أن الجمعية تعيد إلى أعضائها في نهاية كل مدة جزءا مما دفعوه ثمنا لمشترياتهم منها ، وهذا الربح هو الذى نسميه "عائدا" وتبيع الجمعية لأعضائها بالتقد حرصا منها على تمكين أعضائها من الموازنة بين إيرادهم وانفاقهم ، ومحافظة منها فى الوقت نفسه على أموال المساهمين فيها . وللجمعية فوق ذلك ناحية من نواحي الخدمة الاجتماعية ونشر التعليم تخصص لها نصيبا من الربح فى كل عام . وأخيرا فإن للجمعية مبدأ لاتميد عنه وهو الابتعاد عن كل نزاع سياسى أو اختلاف دينى .

هذه هى المبادئ السبعة التى سار عليها رواد روتشديل منذ تأسيس جمعيتهم ، والتى تنسج على منوالها جميع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى العالم . ولعل أبرز هذه المبادئ جميعا مبدأ توزيع الربح بطريق العائد على المشتريات لأن هذا المبدأ هو الذى تقوم عليه النظرية الاقتصادية للتعاون وهو الذى يحدد أحد الفروق الهامة بين النظام التعاونى والنظام الرأسمالى . ففى الشركات الرأسمالية يكون رأس المال هو السيد ، وهو المسيطر والمهيمن ، وهو الذى يتقاضى كل الربح لأن الأرباح توزع على المساهمين بنسبة نصيب كل منهم فى سهم الشركة . أما فى الجمعيات التعاونية فرأس المال ما هو إلا خادم يتقاضى أجر خدمته . وهذا الأجر هو فائدة محدودة لانتجاوز ٥٪ أو ٦٪ بحسب السعر الجارى للفائدة على رهوس الأموال .

وقد حققت جمعية روتشديل بهذا المبدأ نظرية روبرت أوين القائلة بضرورة إلغاء أرباح الوسطاء ، لأن العائد الذى توزعه الجمعية على أعضائها بنسبة مشترياتهم هو الذى يمثل

ربح الوسيط ، وقد تمكنت الجمعية بهذه الطريقة أن تجتذب إليها الأعضاء بما توزعه عليهم جملة واحدة من ربح متوفر .

والنظرية الاقتصادية لنظام التعاون الاستهلاكي تقوم على أساس تمكين المستهلك من الهيمنة على جميع موارد الثروة بطريق التطور التدريجي ، والاشتراك الاختياري دون الالتجاء إلى أى عمل من أعمال العنف . والتعاون شعاره " الفرد للمجموع والمجموع للفرد " (Each for all and all for each) - فهو يبدأ من الفرد وينتهي إليه ، ويوفق بين صالحه وصالح المجموع بل يحفز الجماعة لخدمة كل فرد من أفرادها بالعدل والمساواة فيرتقى الفرد وترتقى الجماعة .

وللإنتاج عوامل أربعة هي الأرض وتتقاضى ربحا ، ورأس المال وتتقاضى فائدة ، والعمل وتتقاضى أجرا ، والتنظيم وتتقاضى ربحا ، وهذه العوامل الأربعة في النظام الحاضر - النظام الرأسمالي - دائمة التصادم ، دائمة على التنازع فيما بينها على توزيع الثروة .

أما النظام التعاوني الاستهلاكي فعن إبقائه على هذه العوامل واعترافه بوجودها لإنتاج الثروة لا يرى ضرورة لوجود كل هذه الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني العالم مرارتها بسبب وجود التنازع بين هذه العوامل الأربعة على توزيع الثروة .

ويقول النظام التعاوني الاستهلاكي ان كل إنتاج إنما يقصد به سد حاجة من حاجات المستهلكين ، فهم أولى من يسيطر على الإنتاج لتنظيمه بدلا من أن يفرض عليهم هذا الإنتاج قرضا ، بل ان هذا الإنتاج يتم طبقا للنظام الحاضر على غير مقياس سليم يؤتمن جانبه كيلا يزيد هذا الإنتاج أو ينقص عن حاجة المستهلك فيؤب نظام العرض والطلب والأزمات الاقتصادية التي تحل بالعالم دوريا ، والاضطرابات الاجتماعية بسبب حالة العمل والعمال ، والتطاحن الاقتصادي بين الدول وما ينشأ بينها من حروب ، كل هذه أعراض لمرض واحد ولذلك فهي وثيقة الارتباط بعضها ببعض .

ويرى علماء التعاون الاستهلاكي أن الدولة التعاونية ( The Co-operative Commonwealth ) تتألف من جمعيات محلية تضم إليها كافة المقيمين في منطقتها باعتبارهم مستهلكين ، وطبيها هي وحدها أن تمدهم بجميع طلباتهم الاستهلاكية . وتكون هذه الجمعيات المحلية في كل دولة جمعية مركزية أى جمعية عامة للتجارة بالجملة تقوم بمد جميع الجمعيات المحلية بكافة طلباتها ، فهي تقوم لذلك بجميع أنواع الإنتاج الزراعي والصناعي ، ومن هذه الجمعيات المركزية في كل دولة تتألف الجمعية المركزية الدولية لتقوم بدور التبادل الدولي فتستطيع كل دولة الحصول على كفايتها من السلع التي لا يمكن إنتاجها محليا .

ومتى تصورنا ما تقدم أمكننا أن نتصور أن الأرض ورأس المال والتنظيم - وهي ثلاثة عوامل في الإنتاج - أصبحت جميعا ملكا للمستهلك . أما العامل الرابع من عوامل الإنتاج وهو العمل فله نصيب في الدولة التعاونية ، وفي تملك عوامل الإنتاج الأخرى باعتبار العمال جميعا مستهلكين في الوقت نفسه ، وكل شخص في الوجود لابد أن يكون مستهلكا إلى جانب صفته كمنتج .

ومتى علمنا ذلك أمكننا أن نقول أن ما يعانيه العمال في الوقت الحاضر من تصادم مع أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال بسبب الاختلاف على تحديد الأجور وساعات العمل إلى غير ذلك من المشاكل العالمة المتعددة لابد أن يتلاشى في الدول التعاونية لأن العمال سيكونون المالكيين لعوامل الإنتاج الأخرى ، وباعتبارهم مستهلكين يتلاشى النزاع بين عوامل الإنتاج على توزيع الثروة ، ويتم الإنتاج على أساس سليم مقياسه حاجة الأعضاء الفعلية من جميعاتهم المحلية ما

عبد اللطيف عامر

### من حكم العرب

إذا ما الدهر جرّ على أناس كلاكه أناخ بأخرينا

فقل للشامتين بنا : أفقوا سيق الشامتون كما لقينا

أبو بكر الخوارزمي

كم صائن عن قبلة خده سُلطت الأرض على خده

وحامل بغل الثرى جيده وكان يشكو الضعف من عقده

المتنبي